المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام من خلال السياحة

Contribute to sustainable economic growth through tourism

عريـس مختـار[1]، العرابي عبد الغني[2]

Aris Mokhtar[1], Larabi Abdelghani[2]

[1] جامعة مستغانم (الجزائر)، mokhtar.aris@univ-mosta.dz

[2] جامعة تسمسيلت (الجزائر)، larabi4891@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/12/24 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

من خلال هذه الدراسة، حول علاقة السياحة بالنمو والتنمية الاقتصادية، في دول المينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). تم التوصل إلى أن قطاع السياحة، لا يعتبر خيارا للنقاش، بل هو من اهم القطاعات، للخروج من التبعية للبترول، والتنوع الاقتصادي. لكن ما يعاب على كل تلك السياسات والتصريحات من طرف الحكومات، أنها بقيت في كثير من الأحيان بعيدة عن التجسيد الميداني. إما لعراقيل إدارية، إمكانات تمويلية، أو كفاءات بشرية.

فالجزائر خاصة، وبعض الدول العربية عامة، بالرغم مما فيها من إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية وثقافية، تبقى متأخرة كثيرا، ليس على المستوى العالمي فقط، بل حتى على المستوى العربي، والإفريقي بالدرجة الأولى. وفي الأخير تم اقتراح بعض التوصيات والحلول الميدانية لتجسيد المخططات والسياسات النظرية على أرض الواقع.

كلمات مفتاحية: صناعة السياحة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، دول المينا.

تصنيفات JEL : Z32, O44

Abstract:

Through this study, on the relationship of tourism to economic growth and development, in the MENA countries (Middle East and North Africa). It was concluded that the tourism sector is not an option for discussion, but it is one of the most important sectors, out of dependence on oil, and economic diversification. But what is to blame for all these policies and statements on the part of governments is that they have often remained far from field embodiment. Either due to administrative obstacles, financing possibilities, or human competencies.

Algeria, in particular, and some Arab countries in general, despite their natural, human and cultural capabilities and components, remain far behind, not

[1] **المؤلف المرسل:** عريس مختار، **الإيميل:** mokhtar.aris@univ-mosta.dz

only at the global level, but even at the Arab and African levels, primarily. Finally, some recommendations and field solutions were proposed to embody theoretical plans and policies on the ground.

Keywords: *tourism industry, economic growth, economic development, MENA countries*.

JEL Classification Codes: O44, Z32

1.مقدمة:

أصبح ينظر للسياحة في عديد من الدول، في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، كعصا سحرية للتقدم السريع. ويعني هذا في كل حالة، سياحة من مسافة بعيدة من دول إلى أخرى، أو داخل الدولة ذاتها. ومن المتوقع ان تحدث زيادة كبيرة مؤثرة في هذه الحركة، على الرغم من ارتفاع تكلفة الوقود. ويزور هذه الدول من المانيا الاتحادية وحدها، نحو نصف مليون سائح سنويا، وعلى مستوى العالم هناك أكثر من 20 مليون، يقضون عطلاتهم في بلدان العالم الثالث. ومن وجهه نظر القيمة، بلغ نصيب العالم الثالث في السياحة الدولية حوالي 20% منذ 1973(محمد مرسي الحريري، 2016، ص 242).

وفي عام 1971 كان من المتوقع عبور 150 مليون سائح للحدود الدولية مؤقتا، وعلى هؤلاء ان ينفقوا 20 بليون دولار، تمثل نحو 8% من اجمالي التجارة الدولية (محمد مرسي الحريري، 2016، ص244). ويتم استقبالهم بترحاب في كل الدول الاشتراكية والرأسمالية، باعتبارهم ممولين لخطط التنمية. ويعملون على موازنة الفائض والعجز في التجارة. وينتج عنهم بناء الطرق، وإعادة توجيه أنماط العمران في كل الدول.

حقق قطاع السياحة خلال العقود الأخرى معدلات نمو مرتفعة، وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، لتمثل نحو 4.10 **%** خلال عام 2019، ليصبح بذلك من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات التشغيل، والحد من الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات، وتعزيز الاحتياطيات الرسمية، والمتحصلات من النقد الأجنبي.

ويعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بجائحة فيروس كورونا المستجد، نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران، للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر. ومن المتوقع وفق تقديرات

منظمة السياحة العالمية التي تستند إلى ثلاث فرضيات محتملة لأثر الفيروس، تراجع ناتج قطاع السياحة بنسبة تتراوح ما بين 60 و80 في المائة خلال عام 2020 (WTO، 2020، ص75).

ومن خلال هذه الورقة البحثية، حول علاقة السياحة بالنمو والتنمية الاقتصادية، في العالم ودول المينا، سنحاول الإجابة على بعض التساؤلات التي تندرج ضمن الإشكالية التالية:

كيف يمكن للسياحة أن تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ وما دورها في النمو الاقتصادي المستدام؟

للإجابة على هذه الأسئلة، اعتمدنا المنهج الاستقرائي، من خلال وصف القطاع المعني عالميا وعربيا، وتحليل النتائج الميدانية للسياسات المنتهجة في مجال السياحة عامة. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن قطاع السياحة، لا يعتبر خيارا للنقاش، بل هو من اهم القطاعات للخروج من التبعية للبترول، والتنوع الاقتصادي. لكن ما يعاب على كل تلك السياسات والتصريحات من طرف الحكومات، أنها بقيت في كثير من الأحيان بعيدة عن التجسيد الميداني. إما لعراقيل إدارية، إمكانات تمويلية، أو كفاءات بشرية. فالجزائر خاصة، وبعض الدول العربية عامة، بالرغم مما فيها من إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية وثقافية، تبقى متأخرة كثيرا، ليس على المستوى العالمي فقط، بل حتى على المستوى العربي، والإفريقي بالدرجة الأولى. وفي الأخير تم اقتراح بعض التوصيات والحلول الميدانية لتجسيد المخططات والسياسات النظرية على أرض الواقع.

2. حصة صناعة السياحة في الاقتصاد العالمي والعربي.

1.2 مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد العالمي:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وأكثرها ديناميكية، فهو يمثل أحد أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر النقد الأجنبي، وخلق فرص العمل. وهو ما يجعل القطاع أحد أهم الفرص المساندة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول النامية. حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي

10.3% في عام 2019. تمثل نحو 8.9 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018 (المجلس العالمي للسفر والسياحة 2019، ص2).

وقد عانى قطاع السياحة والسفر من خسارة تقارب 4.5 تريليون دولار أمريكي، لتصل إلى 4.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، مع انخفاض المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مذهلة بلغت 49.1٪ مقارنة بعام 2019؛ مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7٪ للاقتصاد العالمي في عام 2020، مقارنة بعام 2019، وفي عام 2020، تم فقدان 62 مليون وظيفة، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 18.5٪، مما ترك 272 مليون موظف فقط في جميع أنحاء القطاع على مستوى العالم، مقارنة بـ 334 مليونًا في عام 2019. ولا يزال خطر فقدان الوظائف قائمًا، حيث يتم حاليًا دعم العديد من الوظائف من خلال خطط الاحتفاظ الحكومية، وساعات مخفضة. وانخفض إنفاق الزوار المحليين بنسبة 45٪ عالميا، بينما انخفض إنفاق الزوار الدوليين بنسبة غير مسبوقة بلغت 69.4% (WTTC، 2020، ص90).

من المتوقع ارتفاع مساهمة قطاع السياحة ليصل إلى حوالي 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل حوالي 13085 مليار دولار أمريكي في عام 2020 عالميا، يمثل نصيب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، والمملكة المتحدة حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لقطاع السفر والسياحة (صندوق النقد العربي، 2021، ص122).

الشكل1: عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي (2016–2019)

المصدر: منظمة السياحة العالمية، أعداد مختلفة.

من خلال الشكل1، نلاحظ أن قيمة المساهمة في الناتج العالمي الإجمالي انخفضت من 10.4 إلى 10.3 تريليون دولار، بين عامي 2018 و2019. بعدما كان 10.2 تريليون دولار في سنة 2016. على

عكس القيمة المضافة لقطاع السياحة عالميا، حيث ارتفعت من 7.6 تريليون دولار سنة 2016 إلى 8.9 تريليون دولار سنة 2019. بزيادة 10% مقارنة بعام 2018.

2.2 مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد العربي.

شهد عام 2019 ارتفاع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية، ليصل إلى حوالي 6.313 مليار دولار، مقارنة بنحو 5.281 مليار دولار محققة خلال عام 2018، مُسجلاً زيادة بلغت 2.2 %. جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع عدد السواح الوافدين إلى الدول العربية، بنحو 9.2 **%**، ليصل إلى 107 مليون سائح خلال عام 2019، مقارنة مع 104 مليون سائح في عام 2018. هذا، وقد سجل ناتج القطاع أعلى مستوى له في السعودية، حيث بلغ 5.79 مليار دولار في عام 2019، يليها كل من الإمارات ومصر بناتج للقطاع بلغ 2.58 مليار دولار، و3.48 مليار دولار في عام 2019 على التوالي.

من ناحية أخرى، سجل عدد من الدول العربية ارتفاعاً ملموساً لناتج قطاع السياحة خلال عام 2019، وقد جاء على رأسها مصر، بارتفاع لناتج القطاع بلغ 22 **%**. كما ارتفع كذلك ناتج القطاع بنسبة تراوحت ما بين 8 و9 **%** في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016، ص34). حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2: القيمة المضافة لقطاع السياحة في الدول العربية (2019)

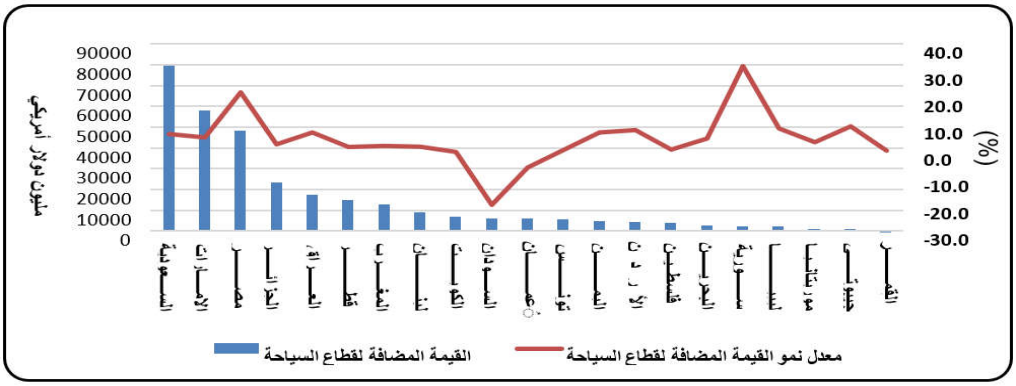

المصدر: صندوق النقد العربي 2020. ص7.

فيما يتعلق بمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نحو**11.4**%، خلال عام 2019. ولقد زادت الأهمية النسبية للقطاع، ليساهم بما يفوق 10 % من الناتج

المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي تعتبر وجهات سياحية عالمية، مثل السعودية، مصر والإمارات، علاوة على تونس، المغرب، الجزائر، جزر القُمر، فلسطين، لبنان وموريتانيا. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول1: الأهمية النسبية لقطاع السياحة في الدول العربية من مجمل ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية (2018 و2019)

البلد	2018			2019			معدل النمو 19(18-) (%)
	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون د. أ)	نسبة المساهمة في إجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون د. أ)	نسبة المساهمة في إجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (%)	
الأردن	4.099	1.4	9.7	4.424	1.4	10.1	7.9
الإمارات	55.346	19.0	13.4	58.179	18.8	13.9	5.1
البحرين	2.460	0.8	6.5	2.577	0.8	6.7	4.8
تونس	5.623	1.9	14.2	5.650	1.8	14.6	0.5
الجزائر	22.658	7.8	13.0	23.234	7.5	13.7	2.5
جيبوتي	784	0.3	26.9	857	0.3	27.1	9.3
السعودية	74.709	25.6	9.5	79.449	25.6	10.0	6.4
السودان	7.807	2.7	16.3	6.234	2.0	16.5	-20.2
سوريا	1.749	0.6	8.3	2.307	0.7	8.5	31.9
العراق	16.192	5.5	8.1	17.333	5.6	8.4	7.0
عُمان	6.632	2.3	8.4	6.220	2.0	8.2	-6.2
فلسطين	3.904	1.3	24.0	3.925	1.3	23.0	0.5
قطر	14.929	5.1	7.8	15.166	4.9	8.3	1.6
جزر القُمر	234	0.1	19.6	235	0.1	19.7	0.2
الكويت	6.783	2.3	4.8	6.763	2.2	5.0	-0.3
لبنان	8.770	3.0	16.4	8.914	2.9	16.03	1.6
ليبيا	1.851	0.6	3.6	2.009	0.6	4.6	8.5
مصر	39.587	13.6	15.8	48.299	15.6	15.9	22.0
المغرب	12.417	4.3	10.5	12.661	4.1	10.8	2.0
موريتانيا	934	0.3	13.4	975	0.3	13.2	3.4
اليمن	4.472	1.5	19.5	4.783	1.5	19.5	7.0

المصدر: صندوق النقد العربي 2020، ص 8.

من خلال الجدول، نجد أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة ضمن دول جنوب آسيا وشمال إفريقيا (المينا). من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي. بنسبة 13.7%. مع نسبة نمو في قطاع السياحة تقدر

بـ 2.5%، مقارنة بسنة 2018. وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة في مجال تحسين قطاع السياحة بالجزائر. من خلال سياسات الإصلاحات المتبعة في العقد الأخير، للنهوض بالتنمية،

أما المرتبة الأولى عربيا، فتعود لدولة جيبوتي بحوالي 27.1% من إجمالي الناتج المحلي، بنمو قدره 9.3%. ثم تلتها في المرتبة الثانية، فلسطين، وبعدها جزر القمر، اليمن والسودان في المرتبة الخامسة. أما المراتب الأخيرة، فتعود للبحرين ثم الكويت، وأخيرا ليبيا بمعدل نمو 8.5%، ونسبة 4.6% من المساهمة في إجمالي الناتج المحلي.

أما فيما يخص القيمة المضافة لقطاع السياحة، فدولة موريتانيا احتلت المرتبة الأولى بمقدار 975 مليون دولار، وتلتها جيبوتي وجزر القمر، 857 و235 مليون دولار على التوالي. ثم السعودية في المرتبة الرابعة بقيمة 79,469 مليون دولار، بفارق 155.531 مليون دولار عن جزر القمر. وتليها الإمارات ثم مصر. وتأتي الجزائر في المرتبة السادسة بقيمة 23.234 مليون دولار، ثم العراق وقطر. وصولا إلى الرتبة 20 و21، لسوريا وليبيا على التوالي، بقيمتي 2.307 و2.009 مليون دولار. وعموما، فالجزائر تحتل الرتب الوسطى غالبا، من بين الدول العربية المشكلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3. دور السياحة في أقل البلدان نموا.

تضاعف عدد السياح الوافدين إلى البلدان الأقل نمواً ثلاث مرات بين عامي 1998 و2008. ونما القطاع بمعدل 13 في المائة سنويًا، مع ارتفاع عائدات السياحة من مليار دولار إلى 5.3 مليار دولار. من بين أقل البلدان نمواً، اختار 30 من أصل 49 دولة السياحة كمحرك رئيسي للنمو والتنمية؛ السياحة الدولية هي واحدة من مصادر العملات الأجنبية الرئيسية الثلاثة. السياحة هي المصدر الرئيسي للخدمات في أقل البلدان نمواً، حيث تمثل 33 في المائة من صادراتها.

ما تزال السياحة تظهر دورها الرئيسي في خلق نشاط اقتصادي، في الدول النامية، وتوليد فرص عمل، وإيرادات من الصادرات في البلدان العربية خاصة، حيث تساهم بشكل مباشر، في المتوسط، بـ 4.1% من الناتج القومي الإجمالي، و5.9 من التوظيف، و21.3% من صادرات الخدمات. وتوفر السياحة إمكانات قوية لدعم النمو الغنى بخلق الوظائف. وصادرات السياحة، التي تقارب 80%. تولد أيضا قيمة أعلى من متوسط القيمة المضافة المحلية. وقد تجاوز عدد السياح الوافدين الدوليين 1.1 مليار في سنة 2014

(منظمة السياحة العالمية)، عقب الطفرة التي شهدها عدد الوافدين إلى الدول العربية (6.4%)، والذي زاد بمعدل أسرع من متوسط المعدل العالمي (4.2%). وبغض النظر عن ذلك، يتوقع أن ينمو عدد الوافدين إلى القطاعات السياحية الصاعدة، بضعف معدل النمو الخاص بالقطاعات السياحية المتقدمة، بحلول سنة 2030 (oecd، 2022، ص3).

4. كيفية مساهمة السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إنه قطاع كثيف العمالة ومصدر مهم للتنمية والتوظيف، خاصة لأولئك الذين لديهم وصول محدود إلى سوق العمل، مثل النساء والشباب، والعمال المهاجرين، وسكان الريف. يتمتع قطاع السفر والسياحة بإمكانيات كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير عدد كبير من الوظائف للعمال، الذين لديهم تدريب رسمي ضئيل، أو معدوم. إنه يوفر فرصًا لأولئك الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي، أو نقص المهارات. وهو ما لا تقدمه دائمًا قطاعات النشاط الأخرى.

1.4 أثر السياحة في التنمية الاقتصاديّة:

تعدّ صناعة السفر والسياحة اليوم أكبر عامل تجاري في العالم، وتكمن أهمية صناعة السياحة في أنّها أصبحت مصدراً رئيساً لتوليد الإيرادات، والوظائف، ونمو القطاع الخاص، وتنمية البنية التحتية في العديد من البلدان. ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات الموجّهة نحو القطاع السياحي في أكثر من دولة (إيطاليا – إسبانيا – اليونان – تركيا...). والتي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. ومن أهمّ الخصائص التي تبرز دور السياحة في التنمية الاقتصادية (علي حدادة، 2019، ص19):

- تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، كالولايات المتحدة، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، النمسا، سويسرا وفرنسا وإنكلترا وتركيا...
- إنّ الدخل السياحي يعزّز ميزان المدفوعات، ويعتبر مصدراً كبيرا لتوفير فرص العمل للمواطنين.
- أصبحت السياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً، وتعتبر أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي.

- أولت المنظمات العالمية كالبنك الدولي، ومنظمة اليونسكو، اهتماما كبيرا بالسياحة، وأصبحت تنظر إليها كعامل أساسي ومهم للتقريب بين الثقافات.

بالإضافة إلى ما سبق، إنّ الاهتمام بالسياحة كعنصر للتنمية المستدامة، يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً لتشجيع الاستثمارات في الأماكن السياحية الطبيعية، والبيئية والثقافية. لذلك يتوجّب الالتزام بالسياسات التالية:

2.4 سياسات الاهتمام بقطاع السياحة:

- تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.
- حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.
- احترام الموروث الثقافي للمجتمع، والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات، والمساهمة في تطوير العلاقات الثقافية، ونشر ثقافة التسامح.
- التأكيد على الخطط السياحية طويلة الأمد، مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية، وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة. ومنها توفير فرص العمل، لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.
- تقديم نوعية عالية من المعلومات، والخبرات السياحية، بالشكل المناسب للسياح والزوار.

5. استفادة النساء والأطفال بشكل خاص من توسع قطاع السياحة؟

تشكل النساء 60 إلى 70 بالمائة من القوة العاملة في القطاع. ويعتبر توظيف الشباب مهمًا أيضًا في هذا القطاع، نظرًا لأن نصف القوى العاملة في مجال السياحة تقل أعمارهم عن 25 عامًا. لسوء الحظ، يمكننا أن نرى فجوة بين المؤهلات وواقع عالم العمل للعاملات والشابات العاملات. تشغل النساء غير الماهرات، أو شبه الماهرات عمومًا، الوظائف الأكثر ضعفًا، حيث من المحتمل أن يواجهن ظروف عمل سيئة، وفرصًا غير متكافئة ومعاملة، وعنفًا، واستغلالًا، وضغوطًا وتحرشًا جنسيًا. كما أنهم يعانون من الفصل فيما يتعلق بالحصول على التعليم والتدريب.

تشير أحدث بيانات منظمة العمل الدولية، التي نشرت في ورقة عمل بعنوان الآفاق الدولية حول المرأة والعمل في قطاع الفنادق والمطاعم والسياحة، أن هذا القطاع يوفر أكثر من 260 مليون وظيفة، في جميع أنحاء العالم. وتمثل هذه الوظائف نسبة واحد إلى اثني عشر من إجمالي الوظائف عالمياً. وتسهم بنحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (اليوم العالمي للسياحة، 2013، ص2).

تشكل النساء أغلبية القوى العاملة في قطاع الفنادق والمطاعم والسياحة، كما أن نصف القوى العاملة في هذا القطاع هم تحت سن 25 سنة. وثمة أيضاً اختلال في تمثيل المرأة في الوظائف متدنية المهارات، ومنخفضة الأجر. لاسيما في التدبير المنزلي، وبعض مجالات الاتصال مع الزبائن. أما الرجل فيعمل عادة في وظائف السقاة والحمالين، وفي الحدائق والصيانة، ويكسب في الغالب أجراً أكبر من المرأة مقابل عمل له القيمة نفسها. والعمل غير المنظّم، شائع جداً في هذا القطاع، وخاصة بين العاملات. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من شركات السياحة هي شركات صغيرة وعائلية، وبالتالي فإن الخط الفاصل بين العمل المأجور وغير المأجور للمرأة، غالباً ما يكون غير واضح. فالمرأة تسهم في أنشطة مدرّة للدخل، لكنها قد لا تتلقى الأجر المناسب لقاء عملها. ونظراً لسرعة التغير الديموغرافي والاقتصادي والتكنولوجي، في العديد من البلدان والمناطق، فإن تمثيل المرأة في جميع مستويات القوى العاملة، في الفنادق والمطاعم والسياحة، ينبغي أن يكون سمة رئيسية خلال الفترة المقبلة في معظم أنحاء العالم.

6. الحوار الفعال بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال في القطاع السياحي.

إلى جانب نظام تقييم الموظفين، المدار بشكل جيد داخل الشركات، سيوفر هذا الحوار للعمال على جميع المستويات، عملية تطوير مهارات أكثر ملاءمة لاحتياجات الشركات، والأفراد كأفراد. تلعب الحكومات دورًا أساسيًا، فهي تضع استراتيجيات وبرامج التنمية، البنية التحتية، وسياسات التعليم والتدريب؛ يفرضون المتطلبات المتعلقة بالسلامة والأمن والنظافة، وظروف العمل. كما ينبغي لسياساتهم تقييم ورصد تأثير السياحة على البيئة، وتشجيع القطاع على تمويل نفسه محليًا، وتقليل اعتماده على المنتجات المستوردة، وتعزيز الملكية المحلية والعمالة الريفية.

1.6 الحوار الاجتماعي.

حيثما لا تلتقي مصالح مختلف شرائح المجتمع، من المقبول عموماً أن يكون بمستطاع الناس المتأثرين بالقرارات أن يعربوا عن احتياجاتهم، ويتشاوروا في عمليات صنع القرار. ويؤثروا في القرارات النهائية. بغية إيجاد توازن سليم في المصالح، من جانب الحكومات وصانعي القرارات الآخرين. وينطبق هذا المبدأ الاجتماعي الأساسي على المؤسسات السياسية العامة للديمقراطية، وعلى عالم العمل على حد سواء (مكتب العمل الدولي، 2013، ص5).

والحوار الاجتماعي، هو المصطلح الذي يصف مشاركة العمال، أصحاب العمل، والحكومات، في صنع القرار بشأن مسائل العمالة، ومكان العمل. وهو يشمل كافة أنواع المفاوضة والتشاور، وتبادل المعلومات فيما بين ممثلي هذه المجموعات، بشأن المصالح المشتركة في السياسة الاقتصادية، والاجتماعية وسياسة العمل. ويشكل الحوار الاجتماعي في الوقت نفسه، وسيلة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وهدفاً بحد ذاته. إذ يمنح الناس صوتاً وحافزاً في مجتمعاتهم، وأماكن عملهم.

ويمكن أن يكون الحوار الاجتماعي ثنائياً، بين العمال وأصحاب العمل (وهو ما تشير إليه منظمة العمل الدولية بمصطلح: "الشركاء الاجتماعيون") أو ثلاثياً، وتنضم الحكومات إليهم. وقد يتخذ الحوار الاجتماعي الثنائي شكل مفاوضة جماعية، أو أشكالاً أخرى من التفاوض والتعاون، ومنع النزاعات وتسويتها. أما الحوار الاجتماعي الثلاثي، فيضم العمال وأصحاب العمل والحكومات، من أجل مناقشة السياسات العامة، والقوانين، وغير ذلك من إجراءات صنع القرار، التي تؤثر في مكان العمل، أو في مصالح العمال وأصحاب العمل.

وعموماً، الحوار الاجتماعي، وفق تعريف منظمة العمل الدولية، يتضمن كافة أنواع التفاوض أو المشاورات أو ببساطة، تبادل المعلومات بين ممثلي الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك المتصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تم تبنيها إثر مشاورات شملت أكثر من مليون شخص، من كافة الدول والخلفيات، على التزام قوي بتقليل كافة أشكال اللامساواة، و"عدم التخلي عن

أحد". لتحقيق هذه الخطة الطموحة، وأهدافها السبعة عشر، يجب الاستمرار بدعم معايير التشاركية، واشراك مختلف الأطراف المعنية، والشراكات بوصفها مبادئ أساسية لتنفيذها (ILO، 2021، ص1).

وبالتالي، من الضروري تعزيز آليات حوار اجتماعي، من شأنها دعم احترام حقوق العمال، وتحسين ظروف العمل، وقدرة الشركات على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل بشكل أفضل.

2.6 دور جديد لأطراف العمل الثلاثة:

أخيرا يتبلور لدينا دور جديد لأطراف العمل الثلاثة، حيث أن علاقات العمل في ظل مرحلة التحول، تتطلب بالضرورة مشاركة الأطراف الثلاثة (الحكومة، العمل وأرباب العمل) في استيعاب طبيعة المرحلة المقبلة. وتفهم الدور الجديد الذي يتعين على كل طرف القيام به. وهو الأمر الذي يتطلب تحولا فكرياً، يأخذ بأسباب التحول ومقتضياته، ويؤكد على قدرة تبادل الرأي بين هذه الأطراف. وذلك من خلال النقاط التي وردت بمؤتمر كوبنهاجن 1995، التي نلخصها فيما يلي (مجدي عبد الله شرارة، 2016، ص202):

- لا يمكن أن ينشأ تعاون ثلاثي (الحوار الاجتماعي) فعال، بدون اقتصاد السوق، مع الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي، وتوفير الديمقراطية.
- وحدة التعاون الثلاثي، تمنح فرصة تطبيق التسويات بين المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية بفعالية. وبالتالي، تسمح بتعزيز السلم الاجتماعي والتجانس.
- يتمثل التحدي الأساسي للتعاون الثلاثي، بالمساهمة بشكل فعال في التصدي للنتائج السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عولمة الاقتصاد، وبرامج التكييف الهيكلية.
- احترام حق التنظيم، والحاجة إلى منظمات حرة ومستقلة، ومسؤولة، قابلة المساءلة، ولها صفة تمثيلية، للعمال ولأرباب العمل.
- التشاور الثلاثي، أحد الوسائل الناجحة، ليس فقط في الأزمات، وتردي الأوضاع، بل أيضا في أوقات الازدهار الاقتصادي.

7. دور الحكومة في هذه العملية.

يعالج قسم الأنشطة القطاعية في منظمة العمل الدولية المشاكل الأكثر إلحاحًا في قطاع السياحة والسفر، بهدف تعزيز تحسين ظروف العمل والعلاقات، وتعزيز التصديق والتنفيذ الفعال للمعايير وأدوات الصناعة السياحية، وزيادة قاعدة المعرفة حول اتجاهاتها، والقضايا من خلال التعاون الفني، وبرامج العمل والاجتماعات. تحدد اتفاقية ظروف العمل في الفنادق والمطاعم، سنة 1991 (رقم 172)، والتوصية رقم 179، المعايير الدنيا لتحسين ظروف العمل والتدريب وآفاق التطور الوظيفي في هذا القطاع (مؤتمر العمل الدولي، 1991، ص15).

في عام 2007، وقعت منظمة العمل الدولية ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، اتفاقية تعاون، لتعزيز قدرات وأنشطة وكالتي الأمم المتحدة، في هذا المجال. تعد منظمة العمل الدولية مجموعة أدوات حول الحد من الفقر، من خلال السياحة. وتهدف إلى مساعدة البلدان النامية، والأقل نمواً على إنشاء صناعة وأنشطة سياحية مستدامة، قائمة على العمالة اللائقة.

1.6 العمل اللائق في الدول العربية:

يشكّل تعزيز العمل اللائق في المنطقة العربية، الهدف الأساسي لدى المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية. فالعمل اللائق يجسّد تطلّعات الأفراد في حياتهم المهنية، وآمالهم المعلّقة على الفرص والمداخيل والحقوق، والاستقرار العائلي، والتطور الشخصي، والعدالة والمساواة بين الجنسين. بالإضافة الى رغبتهم في ايصال صوتهم، والاعتراف بدورهم. ويُعتبر العمل اللائق بأبعاده المتعدّدة، مبدأً للسلام في المجتمعات. كما أنّه يعكس اهتمامات الحكومات، والعمّال وأصحاب العمل. الذين يشكّلون التركيبة الثلاثية، التي تتميّز بها منظمة العمل الدولية.

في هذا الإطار، ينفّذ المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، في سعيه إلى تقليص أوجه القصور، في مجال العمل اللائق برامج ابتكارية تستند إلى أربعة أسس، بالغة الأهميّة. نظراً لشموليتها ألا وهي: استحداث فرص العمل، تطوير المؤسسات، الحماية الاجتماعية، المعايير والحقوق في العمل، والحوار الاجتماعي. كما تعتمد هذه البرامج على إعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة

الاجتماعية، من أجل عولمةٍ عادلة. لتعيد النظر في السياسات الاقتصادية والمالية، واضعةً نصب أعينها الهدف الرئيسي. أي الارتقاء بالعدالة الاجتماعية.

وبغية ضمان مقاربةٍ أكثر تشاركيةً، وتضمينيةً لتصميم البرامج، تُوطَّد الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة، الوطنية والإقليمية والدولية. ومن أجل تعزيز قدرة المنطقة على الصمود في وجه هزّات مالية مقبلة، يجري العمل على تصميم مجموعةٍ من سياسات التدخّل المتكاملة، من شأنها أن تعزّز الاستخدام والتشغيل، وتوطّد آليات الحماية الاجتماعية، وتصوغ سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة، تستند إلى الحقوق الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، وترتقي بالمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز. وتركّز على التطوّر الشخصي، والعمل اللائق.

2.6 السياسة العامة لتطوير السياحة:

تعرض العديد من الخبراء، لدور الحكومة في تحقيق أقصى أثر تنموي ممكن من السياحة. واعتبر هذا الدور ضرورياً، لا يستغنى عنه. لا سيما في أقل البلدان نمواً، بسبب الافتقار إلى البنية التحتية، والتحدي الذي تطرحه مسألة الاستدامة، والحاجة إلى رؤية بعيدة المدة لتطوير قطاع السياحة. ورغم أن السياحة نشاط من أنشطة القطاع الخاص أساساً، فقد يكون معرضاً للآثار البيئية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الضارة، دون استثمارات عامة استراتيجية، لتوفير البنية التحتية المناسبة، وتهيئة بيئة مناسبة للأعمال، وتنفيذ سياسات فعالة. وقال أحد المتحدثين إن دور الحكومة أساسي لجعل السياحة مستدامة، أي لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون تعريض مصالح الأجيال المقبلة للخطر.

ولضمان مساهمة قطاعات السياحة في التنمية المستدامة، من الضروري وضع سياسات تنظيمية جيدة، فضلاً عن اتخاذ تدابير محفِّزة مناسبة. وفي هذا الصدد، توجد أهمية إحداث مبادرات استباقية للسياسة العامة، من أجل توجيه الأنشطة السياحية. أما على المستوى الكلي، فتحتاج هذه السياسات إلى أن تدمج في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية الأوسع. ويمكن توخي إيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير الهياكل السياحية. وتشمل أشكال الدعم الحكومي الأخرى للسياحة، تقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية أو لإعانة المنتجين (مجلس التجارة والتنمية، 2013، ص4-5).

3.6 دور الحكومة في مواجهة معوقات التنمية السياحية:

يجب على الحكومة أن تقوم بتطوير استراتيجيات السياسة السياحية، لتدعيم وضعها التنافسي، وزيادة العوائد المرجوة منها. وأن تسعي جاهدة لمواجهة الصعوبات والمعوقات التي تعوق التنمية السياحية. ولعل أهم هذه النقاط ما يلي (رانيا محمد، 2021، ص18):

- الاستعداد جيدا لتأهيل وإعداد كوادر بشرية، قادرة على إدارة آليات صناعة السياحة، بمفهوم جديد من الأداء يستوعب تلك المتغيرات الدولية.
- ضرورة إعطاء الإدارة في مختلف مجالات العمل السياحي، مزيدا من الحرية في اتخاذ القرارات السليمة، والمناسبة لمواجهة المواقف المختلفة، وتطوير هذا النشاط، وإيجاد المناخ المناسب للإبداع والتطوير.
- زيادة حوافز الاستثمار السياحي، لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. للدخول بجدية وبدون خوف، أو تردد في مجالاته المختلفة، بشكل يخدم احتياجات واتجاهات الطلب السياحي العالمي.
- دراسة الأهداف والإعداد لمتطلبات السوق المفتوح، الذي قد يأتي من الدول الأخرى.
- إعداد وصياغة خطط رئيسية، تقوم بتنسيق الأنشطة مع القطاع الخاص.
- الاعتماد بشكل رئيسي على القطاع السياحي الخاص، في مجال الاستثمارات السياحية المختلفة.
- التنسيق التام بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة.
- التركيز على التنشيط السياحي الخارجي، لجذب الحركة السياحية من الأسواق الخارجية.
- طرح منتجات سياحية جديدة بخلاف (الثقافية والترفيهية).
- زيادة التوعية السياحية للمواطنين، سواء من حيث الترحيب بالسائح، ومعاملته معاملة طيبة، أو من حيث توجيه الأنظار إلى امكانيات بلدهم السياحية والترفيهية، لاجتذابهم، بدلا من قضاء إجازاتهم في الخارج.
- الاهتمام بالمعلومات المرتدة، التي توضح انطباع السائحين أثناء مغادرتهم البلاد، والمشاكل التي واجهتهم، واقتراحاتهم. وذلك عن طريق استمارات استقصاء، توزع عليهم في الموانئ والمطارات.

7. خاتمة:

لا شك ان للسياحة آثارها الاقتصادية المرغوبة، سواء ما يتصل فيها بالعمالة او إعادة توزيع الدخل، او حصيلتها من العملات، ذات المنفعة الكبيرة للاقتصاديات الخارجية بآثارها على ميزان المدفوعات. كما ان النشاط السياحي يجتذب استثمارات خارجية لدعم الإمكانات المتطلبة في المناطق المختلفة، سواء من المنشآت او المرافق.

الا انه نتيجة للشهرة التي اتخذتها السياحة في الوقت الحاضر وبخاصة في مناطق العالم الثالث، فقد أصبح لدى دولها قناعة بجدوى هذه الصناعة. وأصبح ينظر اليها بانها المصدر الرئيسي والامل المستقبلي للحصول على العملات الأجنبية، وزيادة حصيلة الدول منها، وعامل أساسي في موازنة (ميزان المدفوعات). وان صناعة السياحة باعتبارها صناعة خدمات لا يتسنى ميكنة كثير من أنشطتها العملية، فإنها قطاع رئيسي هام، لتوليد فرص كبيرة ومتزايدة من الاعمال، لأعداد البشر المتزايدة سنويا، والمتراكمة ساكنة في أسواق العمل. فهي مصدر رزق، وعامل في رفع مستوى المعيشة، وعنصر استقرار للعلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه المجتمعات.

وفي نفس الوقت، هو بيع لخصائص المكان الطبيعية واستغلاله، وهي عناصر ليس لها عائد مادي مباشر لحياة المجتمع، ولا تستهلك باستعمالها. بالإضافة الى بيع خصائص الجماعة البشرية المظهرية والمادية. أضف الى ذلك، الآثار المختلفة الغير موافقة للسياحة من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والحضارية، على مناطق الوفود للسائحين، او آثارها على البيئة. وبذلك ترى بعض الدراسات التحليلية المقارنة، ان البشرى للعالم الثالث بأهمية السياحة، وأنها الامل. انما هو سراب له اهداف تدميرية متعددة.

وفيما يلي بعض التوصيات والاقتراحات العملية التي من شأنها تطوير الصناعة السياحية ورفع مردودها:

- تعزيز التعاون المتعدّد الأطراف وتوفير الدعم الفعّال لإعادة تنشيط قطاع السياحة والسفر.
- إشراك جميع مستويات الحكومة والقطاع الخاصّ والمجتمع المدني في خطّةٍ عملية وقابلة للتنفيذ لإنعاش قطاع السياحة.

- تكثيف الدعم والتنسيق من أجل انتعاشٍ آمن ومستدام لقطاع السياحة.
- تحسين جاذبية الجزائر كوجهة سياحية، من خلال تعزيز الجودة والتكيف مع ميولات المستهلك.
- دعم الاستثمار (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، ومرافقة حاملي المشاريع السياحية.
- توفير مناخ استثماري معزز، يعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير الإطار المؤسسي المتين والحديث.
- توفير البنية التحتية المتينة والعصرية، وتجديد اسطول النقل بأنواعه.
- العمل على توسيع الانفتاح الدولي، من خلال تسهيل منح التأشيرات لدخول الجزائر.
- إنشاء هيئة وطنية تختص بتنافسية السياحة والسفر.
- إعداد وتكثيف العمليات التواصلية والترويجية، وطنيا ودوليا.
- تعظيم استخدام التكنولوجيا في قطاع السياحة.

8. قائمة المراجع:

1. اتفاقية بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المماثلة، مؤتمر العمل الدولي، الاتفاقية 172، مكتل جونبف. 1991. *http://www.labor-watch.net/ar/paper/155*
2. الحوار الاجتماعي: مفتاح تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030، الموقع: *https://www.ilo.org/beirut/media-centre/fs/*WCMS_718291*/lang--ar/index.htm*
3. السياسة والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، اليوم العالمي للسياحة، 27 سبتمبر 2013. الموقع: *https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/*WCMS_222120*/lang--ar/index.htm*
4. د. مجدي عبد الله شرارة، الحوار الاجتماعي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 2016.
5. رانيا محمد، الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 11، مصر، 2021.
6. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، 2021.

   https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
7. علي حدادة، الدور المتجدد للسياحة في التنمية الاقتصادية العربية، اتحاد الغرف العربية، لبنان، 2019.
8. مجلس التجارة والتنمية، تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، حونيف، 2013. *https://digitallibrary.un.org/record/750623?ln=ar*
9. محمد مرسي الحريري، أهمية السياحة وأثرها، كتاب جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة 1، لبنان، 2016.
10. مكتب العمل الدولي، الحوار الاجتماعي، الفصل السادس، الدورة 102، جنيف، 2013. *https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_*211591*.pdf*
11. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتجاهات والسياسات، 2016.

    *https://www.oecd-ilibrary.org/sites/*777a5430-*ar/index.html?itemId=/content/component/*777a5430*-ar*
12. World Travel and Tourism Council, "Global Economic Impact & Trends 2020", July 2020
13. World Travel & Tourism Council, Economic Impact 2019, 29-12-2012.
14. COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package. WTO, (2020).